IRAQ

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة مفوضة الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان

السيد رئيس المجلس

السيدات والسادة الحضور

شهد العراق خلال السنة الماضية (منذ آذار الماضي) تطورات مهمة أدت إلى تحسن الوضع الأمني بشكل ملحوظ وقد قدرت بعض الجهات المستقلة نسبة التحسن بين ٦٠%-٨٠% باختلاف المناطق في بغداد والأنبار وديالى كمناطق ساخنة بشكل خاص .
ولعل تطبيق خطة فرض القانون منذ شباط (فبراير ٢٠٠٧) كان احد العوامل في أحداث هذا التطور، إضافة إلى عوامل ساندة له كضبط الحدود وإبرام بعض الاتفاقيات مع دول الجوار للحد من تدفق العناصر المسلحة من أراضيها إلى الأراضي العراقية.

ومن جانب اخر انعكس النجاح الامني على موضوع النزوح الداخلي واللجوء بشكل ايجابي وقد سعت الحكومة العراقية والمنظمات الدولية إلى الحد منه وتحسين الأوضاع الإنسانية للاجئين والنازحين داخليا , فقد دفعت الظروف الأمنية السيئة إلى ازدياد إعداد اللاجئين العراقيين في دول الجوار بشكل ملحوظ كما بدأت أفواج من النازحين داخليا بالتحرك نحو المناطق الأكثر أمنا ورافق ذلك تدهورا كبيرا في تمتع هذه الفئات بحقوقها وبصورة خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وها نحن اليوم نشهد عودة واسعة للنازحين إلى مناطقهم الأصلية التي تشهد نوعا من الاستقرار الأمني .

ولا يخفى عليكم أن إصدار قانون العفو العام الذي سيشمل ألاف المعتقلين سيكون له وقع كبير في دفع عملية المصالحة الوطنية إلى ألامام و محاولة لإعادة دمج أعداد كبيرة من المواطنين الذين لا يشكلون خطرا ضمن المجتمع العراقي

كما اخذ جانب التطوير الهيكلي وتأهيل الكوادر العاملة على تقديم الخدمات اهتماما واسعا من الحكومة المركزية والحكومات المحلية فقد سعى العراق خلال العام ٢٠٠٧ إلى إعداد كوادر مؤهلة تأهيلا مناسبا للتعامل مع التطورات التي يشهدها في جميع المجالات.

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل سعت الحكومة العراقية على تطوير أجهزة الرقابة على تقديم الخدمات وبصورة خاصة وزارة حقوق الانسان التي اختطت لنفسها إطارا محترفا للتعامل مع ملف الرصد وعلى تمتع الانسان بحقوقه وحرياته ونشر ثقافة حقوق الانسان بين أوسع شريحة من أبناء الشعب العراقي .

كما تعمل الحكومة العراقية من جانب أخر على بناء مؤسسة دستورية أخرى هي المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان بوصفها مؤسسة وطنية مبنية على أساس من مبادئ باريس لسنة ١٩٩٣ لتعمل بوصفها جهازا مستقلا معنيا بحماية وتعزيز حقوق الانسان في العراق ومن المؤمل أن ينجز مشروع القانون الخاص بهذه المفوضية من قبل مجلس النواب العراقي خلال هذا العام

السيدات والسادة.....

يشهد العراق هذه الأيام تطوراً تشريعياً واسعاً ينصرف إلى جانبين :

الأول : تطوير التشريعات المحلية لتكون متوافقة مع المعايير الدولية الخاصة بحقوق الانسان إذ هناك العديد من التشريعات السابقة تضمنت انتهاكات واسعة لحقوق الانسان عملت الحكومة العراقية على إعادة دراستها بالتدريج واقترحت إلغاء أو تعديل العديد منها وتولى مجلس النواب ذلك الأمر, كما تم اقتراح تشريعات جديدة لضمان التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور العراقي والاتفاقيات الدولية الملزمة للعراق .

الثاني : اندماج العراق في المجتمع الدولي عبر توقيع العراق على الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان أو التصديق عليها أو الانضمام إليها , فقد شهد العام الماضي جهودا حكومية واسعة في هذا الإطار وتلك الإجراءات تأخذ طريقها الآن في مجلس النواب إذ يملك العراق نظاما قانونيا معقدا في مجال الاتفاقيات الدولية وهناك اليوم العديد من الاتفاقيات في المراحل النهائية من الإجراءات القانونية

الداخلية مثل الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة أو اللأنسانية .

وقد تولت وزارة حقوق الانسان في العراق إثارة مثل هذه الموضوعات إيمانا منها بضرورة أن يكون العراق طرفا فاعلا في المجتمع الدولي .

ومن جانب أخر بدأ العراق سياسة جديد من التعاون والتنسيق مع منظومة الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان وأخذت تلك السياسة جوانب عديدة منها :

- إعداد التقارير للهيئات التعاهدية حيث عملت الحكومة العراقية على تدريب العديد من الموظفين الحكوميين على مهارات إعداد تلك التقارير مع ضمان الشفافية فيها لكي تعكس الواقع الفعلي لتنفيذ المعاهدات في العراق وقد بدأت الأعمال حاليا لإعداد تلك التقارير وستقدم في وقتها المحدد .
- التعامل مع الإجراءات الخاصة، إذ أصبحت المؤسسات الحكومية المعنية بحقوق الانسان مسؤولة مباشرة عن التعامل مع أسئلة المقررين الخاصين وتوفير المعلومات المطلوبة بطريقة شفافة وبمشاركة حقيقية من المعنيين في الداخل عن تلك الملفات على الرغم من الازدياد الملحوظ في حجم ونوع تلك الأسئلة

سيداتي وسادتي

سيقوم المقرر الخاص المعني بالتعذيب **السيد مانفرد نوفاك** بزيارة العراق خلال الأسابيع القليلة القادمة وقد رحبت الحكومة العراقية بهذه الزيارة وشكلت لجنة مكونه من الوزارات المعنية من اجل التنسيق مع الضيف لإنجاح زيارته وتحقيق الأهداف المرجوة منها .كما ستقوم ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاع المسلح **السيدة راديكا كوماراسوامي** بزيارة للعراق في وقت قريب من هذه السنة أيضا ، وقد رحبت الحكومة بهذه الزيارة واعدت لها البرنامج والدعم الممكنين لإنجاحها.وكل هذا يقع في مجال احترام العراق لالتزاماته الدولية وتعاونه الدائم مع المقررين الخاصين الدوليين المستقلين والذين يتمتعون بالاستقامة والموضوعية في زياراتهم من اجل خدمة الإنسان العراقي وتفعيل حقوقه.

السيدات والسادة.....

كما نوهنا في البدء فقد تأثر التمتع بحقوق الانسان بدرجة كبيرة نتيجة الأعمال الإرهابية بصورة مباشرة من خلال استهداف فئات محددة من المجتمع كالصحفيين والنساء وناشطي حقوق الانسان , فقد سجلت العديد من حالات استهداف الصحفيين في العراق أخرها اغتيال نقيبهم السيد شهاب التميمي حتى أصبحت هذه المهنة من بين المهن الخطرة في البلاد ،كما تأثرت الحقوق والحريات التي تمارسها المرأة في البلاد وسط تخلف الارهابين ومحاولتهم طمس الهوية الثقافية للبلاد , وفي جانب أخر للموضوع وقع استهداف إرهابي واسع للأقليات في العراق سواء الأقليات الدينية أو القومية بشكل دعا الحكومة العراقية الى وضع ترتيبات خاصة لحماية تلك الاقليات وتوفير المساعدات العاجلة لهم بعد نزوح العديد من العوائل الى المناطق الاكثر امنا

سادتي .....

الحضور الكرام

ختاما نوجه شكرنا وتقديرنا لكل الجهود التي بذلها ويبذلها المجتمع الدولي دولا ومنظمات لمساندة العراق شعبا وحكومة على تجاوز المرحلة الصعبة التي يمر بها ونؤكد على ضرورة تفعيل الأنشطة والبرامج ذات الصلة بنشر وإشاعة حقوق الإنسان كثقافة بديلة لثقافة العنف والحروب التي أشيعت سابقا.

كما يسرنا أن نكرر توجيه الدعوة للسيدة لويز آربور المفوضة السامية لحقوق الإنسان لزيارة العراق متطلعين إلى أن تكون هذه الزيارة فاتحة عهد جديد من التعاون المشترك بين العراق ومجلس حقوق الإنسان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المهندسة

وجدان سالم

وزير حقوق الإنسان

العراق /بغداد